

قال في الهداية معناه وقفه على سبيل الله و ابو يوسف
معه فيه قال ما قالوا وهذا استحسن وجهه الاثار
المشهور فيه والكراع للينيل وقال في الجوهر تخصيص
ابن يوسف في الضبعة وتخصيص محمد في الكراع باعتبار
ان الرواية نضاجات من ابني يوسف في الضبعة
يقربها وفي الكراع جاءت من محمد بن ابي ان ذكر ابني
يوسف لاجل خلاف محمد وذكر محمد لاجل خلاف ابني
يوسف انتهى **قلت** وقد علمت ان الفتوي والوقف
على قولهما والله اعلم **قوله** واذا جعل الواقف غلة
الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند ابني يوسف
واما الفضل الاول فتال في الهداية ولا يجوز على
قياس قول محمد وقيل للخلاف بينهما بناء على الاختلاف
في اشتراط القبض اي قبض المتوفي وقيل هي مسألة
مبتدأة قال في الشرح هو وجه وقال قاضي خان
قال الفقيه ابو جعفر وليس في هذا عن محمد رواية
ظاهرة وقال في الذخيرة وليس عن محمد رواية ظاهرة
في هذه الصورة واختلف المشايخ على قوله بعضهم قال

لا يجوز عنده لان الاخراج من يده والسليم الى المتوفي
شروط وبعضهم قالوا على قول محمد يجوز وكان الفقيه ابو
بكر الاسكاف يجيز ان يشترط الواقف لنفسه الاكل
فيقول على في اكل منه ولا يجوز الواقف على نفسه وكان
يقول الواقف على نفسه خرج مخرج الفساد فيبطل
وشروط الاكل لنفسه خرج بعد خروج الواقف على وجه
الصحة فصح وقال الطحاوي في كتاب اختار الواقفها
انها يصح الواقف في متاع الاشياء التي ملكها الواقف
فيجعلها لغيره فلا يجوز شرطها لنفسه لانه لا يجوز ان
يملك نفسه ما هو مالكه وامر بما شرط ذلك لمن يملكه
من غيره وقال قاضي خان ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابني يوسف
وقالوا يجوز الواقف والشرط جميعا وذكر الصدوق الشهيد
ان الفتوي على قول ابني يوسف ترعيبا للناسخ الواقف
وقال في الفتاوى الصغرى نص شيخ الاسلام في وقفه
الفتوي على انه يجوز وقاله في التفتة ومشايخ بلخ
اخذوا ابني يوسف وعليه الفتوي ترعيبا للناسخ في
الوقف واعتمد النسفي والفضل الموصل وانما